

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

الدورة الثانية لعام 2026

نيروبي، 24 و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2026
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في مشروع برنامج عمل موئل الأمم المتحدة
ومشروع ميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل
والمستوطنات البشرية لعام 2027 وإمكان إقرارهما

مشروع برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومشروع ميزانية مؤسسة الأمم
المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لعام 2027**

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المديرية التنفيذية عن مشروع برنامج العمل المقترح لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لعام 2027 (HSP/EB.2026/21). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، واختتموا بتقديم التقارير الخطية الواردة في 14 أيار/مايو 2026.

2- ويفيد تقرير المديرية التنفيذية أن هناك إحالة إلى الجزء ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2027 والأداء البرنامجي في عام 2025، كما يردان في الوثيقة (A/81/6 (Sect. 15). ويستمد موئل الأمم المتحدة ولايته من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، ومنها القرار 3327 (د-29) الذي أنشأت الجمعية بموجبه مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، والقرار 162/32 الذي أنشأت الجمعية بموجبه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ثم غيّرت الجمعية المركز بقرارها 206/56 ليصبح موئل الأمم المتحدة اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2002. واعتمدت الجمعية القرار 239/73 الذي حددت فيه هيكلًا إداريًا جديدًا للبرنامج يتألف من جمعية موئل الأمم المتحدة ذات العضوية العالمية، والمجلس

* HSP/EB.2026/17

** يصدر النص الأصلي باللغة الإنكليزية لهذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

التنفيذي الذي يضم 36 عضواً، ولجنة الممثلين الدائمين. واعتمدت جمعية موئل الأمم المتحدة قرارات تقدم مزيداً من التوجيه بشأن عمل موئل الأمم المتحدة في دوريتها الأولى والثانية، المعقودتين في أيار/مايو 2019 وحزيران/يونيه 2023 على التوالي (A/81/6 (Sect. 15)، الفقرة 1-15).

ثانياً - برنامج العمل المقترح لعام 2027

3- تتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2027 معلومات عن الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2027. تسترشد خطة البرنامج المقترحة لعام 2027 بالخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029، التي أقرتها جمعية موئل الأمم المتحدة في أيار/مايو 2025. ويستند هيكل البرنامج المقترح إلى التوجه الاستراتيجي ووسائل التنفيذ. ويركز برنامج العمل على إتاحة السكن الملائم والأراضي والخدمات الأساسية للجميع، بما في ذلك تحويل المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة، للمساعدة في دفع عجلة التحضر المستدام (A/81/6 (Sect. 15)، الفقرة 4-15).

ثالثاً - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2027

ألف - الاستعراض المالي العام

- 4- يتألف الإطار المالي لموئل الأمم المتحدة من ثلاثة مصادر تمويل واسعة النطاق هي:
- (أ) مخصصات الميزانية العادية للأمم المتحدة التي توافق عليها الجمعية العامة؛
- (ب) مساهمات مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، ومن ضمنها مخصصات الميزانية غير المخصصة التي يوافق عليها المجلس التنفيذي، ومخصصات الميزانية المخصصة التي توافق عليها المديرية التنفيذية؛
- (ج) المساهمات لأغراض التعاون التقني، ومن ضمنها مخصصات الميزانية التي توافق عليها المديرية التنفيذية أيضاً (HSP/EB.2026/21، الفقرة 4).

5- والمساهمات المقدمة لأغراض التعاون التقني هي موارد من تبرعات مخصصة الغرض تقدمها الحكومات والجهات المانحة غير الحكومية من أجل تنفيذ أنشطة تقنية محددة على الصعيد القطري وفقاً لولاية موئل الأمم المتحدة وبرنامج عمله وخطة الاستراتيجية. وتُستمد إيرادات دعم البرامج من خلال إنفاق الأموال المخصصة وهي نسبة مئوية من مجموع الإنفاق على التكاليف البرنامجية المباشرة، متشياً مع الأمر الإداري بشأن حسابات دعم البرامج. إلى جانب ذلك، ولأغراض الإدارة، يعتبر حساب أموال المؤسسة غير المخصصة الغرض والميزانية العادية بمثابة "الموارد الأساسية" لموئل الأمم المتحدة. ويشير التقرير، علاوة على ذلك، إلى أنه متشياً مع قرار الجمعية العامة 233/75، بُذلت جميع الجهود لتوحيد الموارد الأساسية وغير الأساسية المتوقعة في إطار متكامل للميزانية، على أساس أولويات الخطة الاستراتيجية الجديدة لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029 (المرجع نفسه، الفقرات 6-9). وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على ضرورة إبقاء تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية قيد الاستعراض المستمر، وتعرب عن ثقتها في أن تفاصيل التوزيع حسب مصدر التمويل ستظل تدرج في مشاريع الميزانية المقبلة.

6- وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن موئل الأمم المتحدة قد نَفَّح هيكله الإداري اعتباراً من 1 كانون الأول/ديسمبر 2025، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 التي اعتمدتها الدول الأعضاء في أيار/مايو 2025. ويشمل الهيكل المنقح جميع الموارد بهدف تحسين سير العمل وتحقيق أوجه الكفاءة اللازمة لمواصلة تنفيذ ولاية موئل الأمم المتحدة في ظل انخفاض الموارد البشرية الممولة من الميزانية العادية. وجرى النظر، عند تخطيط ميزانية عام 2027، في خفض عدد من الوظائف برتبيتي ف-4 وف-5 لإتاحة إنشاء المزيد من الوظائف برتبة ف-3 ومن الرتبة المحلية. وأُبلغت

اللجنة أيضاً بأن موئل الأمم المتحدة لا يزال يعتمد على مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في تجهيز كشوف المرتبات، وتجهيز ترتيبات السفر، والتنسيق بشأن خدمات البلد المضيف.

7- وأبلغت اللجنة بالتحديات الرئيسية المتصلة بالخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029، على النحو التالي:

(أ) تجميد عدد من الوظائف الممولة من الميزانية العادية خلال السنتين الماضيتين بسبب قيود السيولة؛ غير أن موئل الأمم المتحدة لا يواجه أزمة سيولة في إطار مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة، إذ إن جميع المساهمات طوعية وتُستلم نقداً؛

(ب) ضرورة كفالة استمرار دعم صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة، الذي يمكن موئل الأمم المتحدة من الاضطلاع بأعماله المعيارية والعالمية. ويستلزم عدم الحصول على تمويل غير مخصص مستمر أن يعيد موئل الأمم المتحدة النظر في الأعمال المعيارية في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029. وأبلغت اللجنة بأن 31 دولة من الدول الأعضاء قدمت مساهمات في عام 2025، وهو أعلى عدد من الدول الأعضاء المساهمة منذ عام 2020، مما يعكس الجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة للمساهمات الأساسية، ويشير في الوقت نفسه إلى اتجاه مشجع نحو توسيع نطاق المشاركة مع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، تتمثل إحدى الاستراتيجيات في إدماج الأعمال المعيارية في المشاريع، كما هو الحال في المنتدى الحضري العالمي، وهو مشروع يدعم أنشطة الدعوة ومكونات المعارف في الأعمال المعيارية لموئل الأمم المتحدة (انظر أيضاً الفقرتين 26 و 27 أدناه).

8- وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 تُقرّ ببيئة التمويل العالمية الحالية المقيدة، بما في ذلك تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، وتستجيب لذلك من خلال تركيز الاهتمام الاستراتيجي لموئل الأمم المتحدة على السكن الملائم والأراضي والخدمات الأساسية للجميع، بما يكفل أن تظل أعمال المنظمة محددة الأولويات بوضوح وموجهة بالطلب ومتوافقة مع احتياجات الدول الأعضاء. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة لصون أعماله المعيارية والعالمية. وتؤكد اللجنة أهمية كفالة استمرار مواءمة الأنشطة الخارجة عن الميزانية وما يتصل بها من مخصصات الموارد مع الأولويات والأهداف التي اعتمدها الدول الأعضاء في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029. وتعرب اللجنة عن ثقتها في أن أي تغييرات تطرأ على تقديرات الميزانية وعلى عمليات موئل الأمم المتحدة ستبرز للمجلس التنفيذي لدى نظره في هذا التقرير.

باء - خطة الموارد لعام 2027

9- كما هو مبين في الجداول 1 إلى 8 من مشروع الميزانية وفي الجدول أدناه، من المتوقع أن تبلغ الاحتياجات الإجمالية من الموارد لموئل الأمم المتحدة (أرقام مُقربة إلى أقرب عدد صحيح) 198,4 مليون دولار، مما يعكس زيادة بنسبة 5,8 في المائة مقارنة بالمبلغ المعتمد في عام 2026 وقدره 187,6 مليون دولار. وتتألف الاحتياجات من الموارد لعام 2027 مما يلي: (أ) 181,6 مليون دولار (91,5 في المائة) للأنشطة البرنامجية؛ و(ب) 1,3 مليون دولار (0,7 في المائة) لأجهزة تقرير السياسات؛ و(ج) 5,8 ملايين دولار (2,9 في المائة) للتوجيه التنفيذي والإدارة؛ و(د) 9,7 مليون دولار (4,9 في المائة) لأنشطة دعم البرامج.

10- وتعكس التوقعات لعام 2027 بوجه عام مستويات الإنجاز استناداً إلى النتائج الفعلية لعام 2025 ومستوى الميزانية لعام 2026. وترد معلومات، بما في ذلك عن مختلف مصادر التمويل، في الباب 3 من الميزانية (HSP/EB.2026/21، الفقرة 10).

11- وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة الإجمالية البالغة 5,8 في المائة (10,9 ملايين دولار) بين عامي 2026 و 2027 موزعة بالتساوي بين تكاليف الوظائف (5,4 ملايين دولار) والتكاليف غير المتعلقة بالوظائف (5,5 ملايين دولار). ويبين الجدول 1 أدناه زيادة في تكاليف الوظائف تعزى أساساً إلى مزيج

من تسويات التكلفة، وزيادة متطلبات التنفيذ، والتغييرات الهيكلية المنصوص عليها في إطار صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة، حيث يُقترح إنشاء 14 وظيفة جديدة، وفي إطار صندوق دعم البرامج، حيث يُقترح إنشاء 28 وظيفة، وذلك لكفالة توافر القدرات الكافية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2026-2029؛ كما أسهمت التغييرات في تكاليف الوظائف المعيارية للوظائف القائمة في زيادة التكاليف.

الجدول 1

التكاليف المتعلقة بالوظائف

مصدر التمويل	المعتمدة لعام 2026	مبلغ التغيير	النسبة المئوية للتغيير	التقديرات لعام 2027
صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة	3 485,6	1 712,3	49,1	5 197,9
الميزانية العادية	10 882,4	3,0	—	10 885,4
دعم البرامج	7 646,6	3 667,0	48,0	11 313,6
مجموع التكاليف المتعلقة بالوظائف	22 014,6	5 382,3	24,4	27 396,9

12- وأبلغت اللجنة بأنه فيما يتعلق بالتكاليف غير المتعلقة بالوظائف، على النحو المبين في الجدول 2 أدناه، فإن الزيادة تعزى أساساً إلى الارتفاع المتوقع في تنفيذ أنشطة التعاون التقني، وهو ما يمثل زيادة قدرها 5,2 ملايين دولار (أو 95 في المائة) من أصل الزيادة البالغة 5,5 ملايين دولار، ويعزى ذلك إلى الاتجاه التصاعدي للتمويل المخصص للتعاون التقني. ويُعزى العامل الرئيسي للزيادة في التكاليف غير المتعلقة بالوظائف إلى بند المنح والمساهمات، الذي شهد زيادة قدرها 8,1 ملايين دولار نتيجة للزيادة المتوقعة في تنفيذ الأنشطة من جانب الشركاء المنفذين في عام 2027.

الجدول 2

التكاليف غير المتعلقة بالوظائف

مصدر التمويل	المعتمدة لعام 2026	مبلغ التغيير	النسبة المئوية للتغيير	التقديرات لعام 2027
صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة	1 509,7	(763,9)	(50,6)	745,8
الميزانية العادية	1 366,8	133,8	9,8	1 500,6
صندوق أموال المؤسسة المخصصة	48 116,8	378,6	0,8	48 495,4
التعاون التقني	109 937,6	5 193,2	4,7	115 130,8
دعم البرامج	4 610,5	584,6	12,7	5 195,1
مجموع التكاليف غير المتعلقة بالوظائف	165 541,4	5 526,3	3,3	171 067,7

13- وأبلغت اللجنة كذلك بأن الزيادة الإجمالية في موارد دعم البرامج بين عامي 2026 و2027 تبلغ 4,2 ملايين دولار (35 في المائة)، وتعزى أساساً إلى التكاليف المتصلة بالوظائف، وبدرجة أقل إلى الخدمات التعاقدية. وزادت تكاليف الوظائف بمقدار 3,7 ملايين دولار (48 في المائة)، وهو ما يمثل نحو 86 في المائة من إجمالي الزيادة، ويُعزى ذلك أساساً إلى اقتراح إنشاء 28 وظيفة إضافية. وزادت التكاليف غير المتعلقة بالوظائف بمقدار 0,6 مليون دولار فقط (13 في المائة)، وشكلت النسبة المتبقية البالغة 14 في المائة من إجمالي الزيادة.

14- وأبلغت اللجنة بأن ذلك يعكس تحولاً نحو تعزيز القدرات المؤسسية الداخلية بدلاً من توسيع نطاق الإنفاق الإداري، وأن الزيادة في تكاليف الوظائف تعكس تعزيز مهام إدارة البرامج والرقابة والامتثال والدعم الائتماني، ولا سيما استجابة لزيادة أحجام التنفيذ، وازدياد متطلبات الإبلاغ والامتثال الخاصة بالجهات المانحة، وتعد إدارة حافظة متنامية من التمويل المخصص والتمويل المقدم من شركاء متعددين. وأبلغت

اللجنة كذلك بالتخفيضات الرامية إلى تحقيق الكفاءة فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين (18 في المائة)، والسفر (18 في المائة)، والمصروفات التشغيلية العامة (5 في المائة).

15- وتشير الفقرة 11 من مشروع الميزانية إلى أن تخصيص الموارد على نطاق البرامج الفرعية الأربعة الجديدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 يستند إلى تقدير للاحتياجات من الموارد لكل مجال استراتيجي على أساس المنجزات المتوقعة لكل برنامج فرعي لسنة الميزانية والأولويات الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة. ويبين الجدول أدناه توزيع الموارد حسب الفئة الفرعية للنفقات.

الجدول 3

توزيع الموارد حسب الفئة الفرعية للنفقات (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق الفرعية	معتمد 2024	الأداء الفعلي 2024	معتمد 2025	الأداء الفعلي 2025	معتمد 2026	النسبة المئوية للتغيير	التقديرات 2027
الوظائف	21 495,7	19 806,4	25 402,1	24 986,7	22 014,6	24,4	27 396,9
تكاليف الموظفين الأخرى	55 410,0	61 368,9	49 376,2	63 960,9	60 939,6	0,5	61 214,1
الضيافة الرسمية	3,3	-	3,4	-	3,4	2,9	3,5
الخبراء	73,7	-	101,8	-	78,3	-	78,3
الخبراء الاستشاريون	341,4	124,1	384,2	158,9	353,7	(17,7)	314,0
سفر الممثلين	11,6	-	12,0	-	12,0	-	12,0
سفر الموظفين	3 098,9	9 528,4	7 242,8	3 634,0	5 116,7	(34,9)	3 332,3
الخدمات التعاقدية	25 782,0	30 304,6	28 548,4	36 293,3	28 385,7	12,5	31 944,5
مصروفات التشغيل العامة	14 707,4	17 666,9	11 529,9	11 570,0	18 217,5	(25,8)	13 526,2
اللوازم والمواد	837,7	1 424,4	1 958,0	640,5	667,7	(11,1)	593,6
الأثاث والمعدات	2 310,9	2 518,8	3 604,5	2 198,0	2 454,4	(6,2)	2 302,5
المنح والمساهمات	51 021,8	46 872,2	51 148,1	64 702,1	48 391,0	16,7	56 474,1
تحسين أماكن العمل	604,8	5,7	-	1 417,5	900,6	36,9	1 232,9
التكاليف الأخرى	0,3	20,5	-	-	20,8	90,9	39,7
المجموع	175 699,5	189 599,9	179 311,4	209 561,9	187 556,0	5,8	198 464,6

المصدر: HSP/EB.2026/21، الجدول 27.

16- وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالمعلومات الإضافية الواردة في الجدولين 12 و27 من مشروع الميزانية، وتعرب عن ثقتها في أن مشاريع الميزانية المقبلة ستضمن تفسيرات مفصلة للفروق الكبيرة، بما في ذلك الفروق في إطار تكاليف دعم البرامج، ومستويات الملاك الوظيفي، والخدمات التعاقدية، والمنح والمساهمات. وتلاحظ اللجنة أن الموارد المقترحة لعام 2027، البالغة 198,4 مليون دولار، تمثل زيادة قدرها 10,9 ملايين دولار (أو 5,8 في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2026. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن الميزانية المقترحة لعام 2027 تقل بمقدار 11,1 مليون دولار عن النفقات الفعلية لعام 2025. وتقر اللجنة بالجهود المبذولة لخفض النفقات في إطار سفر الموظفين والخبراء الاستشاريين، وبالزيادة في الموارد المخصصة للمنح والمساهمات دعماً للبلدان المستفيدة من البرامج، وتعرب عن ثقتها في أنه ستُقدّم إلى المجلس التنفيذي معلومات إضافية بشأن الزيادات المقترحة في الموارد المتعلقة بالوظائف (انظر أيضاً الفقرة 27 أدناه).

جيم- التوقعات المتعلقة بالموارد وتعبئتها

17- عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن موئل الأمم المتحدة وضع، دعماً لتنفيذ خطته الاستراتيجية الجديدة، استراتيجية مخصصة لتعبئة الموارد تستند إلى هدفين متكاملين يعزز كل منهما الآخر: (1) تأمين مساهمات مالية وعينية مباشرة لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك الموارد الأساسية والموارد المخصصة، بما يتيح تنفيذ أنشطته المعيارية والتنفيذية بفعالية وعلى نطاق واسع؛ و(2) تهيئة الظروف التي تتيح توسيع الموارد المخصصة للتنمية الحضرية المستدامة، بما في ذلك من خلال التوجيهات المتعلقة بالسياسات، والدعوة، والشراكات، وإدماج مسائل السكن والأراضي والخدمات الأساسية في أطر التمويل.

18- وأبلغت اللجنة بأن موئل الأمم المتحدة سيتبع، على الصعيد التنفيذي، نهجاً أكثر استراتيجية وتنوعاً في مجال الشراكات، بما في ذلك توطيد العلاقات القائمة مع الشركاء الحكوميين والشركاء الحكوميين الدوليين، والانتقال من التمويل المجزأ القائم على المشاريع إلى تعاون أكثر اتساقاً ومتعدد السنوات وبرامجي، وتوسيع نطاق التعاون مع شركاء جدد وغير تقليديين. وتشمل هذه الشراكات شركاء إنمائيين من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحكومات محلية وإقليمية، وشبكات المدن، والمؤسسات، والجهات الخيرية، والقطاع الخاص، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية. وفي الوقت نفسه، أفاد موئل الأمم المتحدة بأنه سيعزز قدرته على تعبئة تمويل أكبر حجماً من خلال صناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة، والصناديق الرأسمالية، والبرمجة المشتركة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتعاون الاستراتيجي مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

19- وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه في السنوات الأخيرة، كانت أرصدة الأموال كافية لتلبية الاحتياجات من الموارد في جميع فئات التمويل. وظلت تدفقات التمويل المخصص بقي بمستويات الميزانية أو تتجاوزها باستمرار، في حين لم يبلغ التمويل غير المخصص المقدم إلى صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة المستوى المدرج في الميزانية في عام 2025، إذ سُجل عجز قدره نحو 0,8 مليون دولار. أما بالنسبة لعام 2026، فتُقدّر التبرعات المتوقعة لصندوق أموال المؤسسة غير المخصصة من الجهات المانحة المعتادة لموئل الأمم المتحدة بنحو 2,2 مليون دولار، إضافة إلى 0,4 مليون دولار كانت قد استُلمت بحلول 15 نيسان/أبريل 2026. وفي حين أحرز موئل الأمم المتحدة تقدماً في تنويع قاعدة الجهات المساهمة في موارده الأساسية، بما في ذلك زيادة المساهمات المقدمة من البلدان النامية، فما زالت هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتأمين مستويات أعلى من التمويل غير المخصص من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولمواصلة توسيع قاعدة الجهات المساهمة من أجل بلوغ المستوى المعتمد في الميزانية لعام 2026 البالغ 5 ملايين دولار. وأبلغت اللجنة بأن الموارد غير المخصصة تظل ضرورية لاستدامة المهام المعيارية لموئل الأمم المتحدة، فضلاً عن القدرات الأساسية في مجالي الإدارة والتوجيه التنفيذي، وأن أي عجز في هذا المصدر التمويلي قد يؤثر بالتالي في التنفيذ الكامل لهذه الوظائف. علاوة على ذلك، تُموّل العمليات الميدانية والمكاتب القطرية والبرامج العالمية أساساً من التمويل المخصص، بما في ذلك موارد التعاون التقني وأموال المؤسسة المخصصة. وحتى نيسان/أبريل 2026، بلغت تدفقات التمويل نحو 140 مليون دولار، وظلت مستقرة، ومن غير المتوقع أن يترتب أي أثر سلبي على العمليات الميدانية أو المكاتب الميدانية.

20- ورُوِّدَت اللجنة أيضاً بمعلومات بشأن إمكانية تطبيق نموذج لمقياس تقييم استرشادي، إذ إن نموذج التمويل القائم على التبرعات، فيما يتعلق بموارد صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة، لا يوفر تمويلاً يمكن التنبؤ به ومضموناً لهذا المصدر التمويلي، بغض النظر عن المستوى المعتمد في الميزانية من جانب الدول الأعضاء. وأفاد موئل الأمم المتحدة بأن العمل جارٍ للنظر في مقياس تقديري للاشتراكات يستند إلى النموذج المعمول به في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لاقتراحه على المجلس التنفيذي وجمعية موئل الأمم المتحدة، بهدف سد الفجوة وتحقيق التزامن بين دور الدول الأعضاء في اعتماد الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل السنوي والميزانية، وبين توفير تمويل يمكن

التنبؤ به للخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل فيما يتعلق بموارد صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة. وأبلغت اللجنة بأن موئل الأمم المتحدة يرى أن نموذج مقياس التقييم الاسترشادي لن يؤدي فقط إلى زيادة الموارد الأساسية لصندوق أموال المؤسسة غير المخصصة، بل سيوفر أيضاً مزيداً من الوضوح للدول الأعضاء من حيث إن المساهمات التي تعتمدها الدول الأعضاء دعماً للخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل السنوي والميزانية قد لا تُعتبر بالضرورة مساهمات طوعية، كما كان يُنظر إليها حتى الآن، بل مسؤولية ينبغي الالتزام بها التزاماً راسخاً بمجرد اعتماد برنامج العمل السنوي والميزانية المتصلة به.

21- وتلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم المحرز في تنويع قاعدة الجهات المانحة، وأن تدفقات التمويل المخصص ظلت تفي بمستويات الميزانية أو تتجاوزها باستمرار. وتلاحظ اللجنة أيضاً، مع ذلك، أن التمويل المقدم إلى صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة لم يبلغ المستوى المقدر في عام 2025، إذ سُجل عجز قدره 0,8 مليون دولار. وتلاحظ اللجنة مرة أخرى الجهود التي يعترف أن يبذلها موئل الأمم المتحدة لتعبئة الموارد وتعرب عن ثقتها في أن مزيداً من الجهود سيُبدل لتوسيع خيارات التمويل وزيادة مستوى الأموال الأساسية غير المخصصة وإمكانية التنبؤ بها. وتعرب اللجنة كذلك عن ثقتها في أن مشاريع الميزانية المقبلة ستتضمن معلومات مستكملة عن اتجاهات التمويل، والجهود المبذولة لتعبئة الموارد، وأي مقترحات قيد النظر بشأن نموذج تمويل موارد صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة.

دال - موارد الميزانية العادية

22- توافق الجمعية العامة سنوياً على موارد الميزانية العادية لموئل الأمم المتحدة التي اعتمدت في إطار أبواب الميزانية البرنامجية التالية (انظر HSP/EB.2026/21، الفقرة 5):

(أ) الباب 15 (المستوطنات البشرية)، وهي مخصصات مباشرة لموئل الأمم المتحدة من الاشتراكات المقررة؛

(ب) الباب 23 (البرنامج العادي للتعاون التقني)، وهي مخصصات غير مباشرة لتقديم الخدمات الاستشارية القطاعية في ميدان المستوطنات البشرية والتنمية الحضرية المستدامة؛

(ج) الباب 35 (حساب التنمية) الذي يتعلق بمشاريع إنمائية محددة تُدار عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة؛

(د) موارد أخرى من الميزانية العادية تُخصص لموئل الأمم المتحدة من خلال الباب 2 (شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات) المرصودة لدعم عناصر المؤتمرات الصادر بها تكليف من موئل الأمم المتحدة، وصندوق صغير للتدريب يخصص عن طريق مكتب الأمم المتحدة في نيويورك لدورات اللغات (الباب 29 دال (الإدارة، نيروبي)).

وتقدم اللجنة الاستشارية ملاحظاتها وتوصياتها ذات الصلة في تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة لعام 2027 (A/81/7 (Sect. 15)).

هاء - الاحتياطي المالي العام

23- على النحو المبين في الفقرتين 18 و19 من الميزانية المقترحة، وعملاً بمقرر المجلس التنفيذي 5/2022، تتمثل سياسة موئل الأمم المتحدة في تحديد الاحتياطي العام لصندوق أموال المؤسسة غير المخصصة لأي سنة عند مستوى لا يقل عن 3,0 ملايين دولار أو 20 في المائة من الميزانية المعتمدة للسنة المالية التالية، أيهما أعلى. ونظراً لأن نسبة 20 في المائة من الميزانية المقترحة لعام 2027 البالغة 5,0 ملايين دولار (1,0 مليون دولار) تقل عن 3,0 ملايين دولار، فسيُحدد احتياطي عام 2026 بمبلغ 3,0 ملايين دولار، في حين سيُحدد احتياطي عام 2027 على أساس الميزانية المعتمدة لعام 2028.

واو - الاحتياجات من الموظفين

24- وكما هو موضح في الجدولين 7 و8 من مشروع الميزانية وفي الجدول أدناه، يُقترح إنشاء ما مجموعه 174 وظيفة تتألف من: (أ) 66 وظيفة في إطار الميزانية العادية؛ (ب) و33 وظيفة في إطار صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة؛ (ج) و75 وظيفة في إطار صندوق دعم البرامج.

الجدول 4

توزيع الوظائف للفترة 2026-2027، حسب مصدر التمويل

مصدر التمويل	الفئة الفنية والفئات العليا												المجموع	فئة الخدمات العامة			
	و أ ع	أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-1/2	والفئات المتصلة بها								
									المجموع	م ف و	ر م	ر أ					
2026																	
صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة	-	1	-	5	2	-	3	1	12	-	7	-	19				
الميزانية العادية	1	-	1	4	6	17	13	5	47	-	17	2	66				
دعم البرامج	-	-	-	-	7	9	10	2	28	2	17	-	47				
المجموع، عام 2026	1	1	1	9	15	26	26	8	87	2	41	2	132				
التغييرات من عام 2026 إلى عام 2027 (نقصان)/زيادة																	
صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة	-	(1)	-	1	3	2	-	-	5	-	9	-	14				
الميزانية العادية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-				
دعم البرامج	-	-	1	-	(1)	-	15	3	18	1	9	-	28				
صافي التغييرات	-	(1)	1	1	2	2	15	3	23	1	18	-	42				
2027																	
صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة	-	-	-	6	5	2	3	1	17	-	16	-	33				
الميزانية العادية	1	-	1	4	6	17	13	5	47	-	17	2	66				
دعم البرامج	-	-	1	-	6	9	25	5	46	3	26	-	75				
المجموع، عام 2027	1	-	2	10	17	28	41	11	110	3	59	2	174				

المختصرات: و أ ع - وكيل الأمين العام؛ أ ع م - أمين عام مساعد؛ مد - مدير؛ ف - فئة فنية؛ م ف و - موظف فني وطني؛ ر م - الرتبة المحلية؛ ر أ - الرتب الأخرى.

25- وعند الاستفسار، زُوِّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن الوظائف المعتمدة منذ عام 2020 (انظر الجدول أدناه)، وأُبلغت بأن القوة العاملة في موئل الأمم المتحدة تضم موظفين ممولين من الموارد الأساسية في إطار وظائف، فضلاً عن أفراد آخرين، بمن فيهم الموظفون العاملون في المشاريع، والخبراء الاستشاريون، والمتعاقدون الأفراد، ومتطوعو الأمم المتحدة، والمتدربون الداخليون. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، بلغ حجم القوة العاملة في موئل الأمم المتحدة 1 500 فرد، شملت فئتي الموظفين والأفراد من غير الموظفين، الذين يضطلعون مجتمعين بتمكين المنظمة من تنفيذ ولايتها على الصعيد العالمي.

الجدول 5

الوظائف المعتمدة للموظفين من عام 2020 إلى عام 2026 والوظائف المقترحة للموظفين لعام 2027

2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	النوع	الصندوق/السنة
33	19	19	19	14	69	58	135	الموارد الخارجة عن الميزانية	صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة
66	66	82	82	82	75	75	73	الميزانية العادية	الميزانية العادية
75	47	55	56	61	61	50	47	الموارد الخارجة عن الميزانية	دعم البرامج
174	132	156	157	157	205	183	255		المجموع

26- وأبلغت اللجنة بأن الزيادة في عدد الوظائف تعكس إعادة مواءمة تهدف إلى دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 وتعزيز القدرات الأساسية للمساءلة والرقابة وتحقيق النتائج في منظمة يأتي أكثر من 90 في المائة من تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية. وعلاوة على ذلك، تعزى الزيادة إلى الحاجة إلى إدارة حافظة معقدة من الأنشطة، وتلبية المتطلبات المتزايدة للجهات المانحة في مجالي الامتثال والإبلاغ، ودعم التنفيذ اللامركزي من خلال الشركاء المنفذين والعمليات القطرية، وحماية الوظائف الأساسية في ظل تقلبات الميزانية العادية. وأبلغت اللجنة بأن الزيادة في ملاك الموظفين تتركز في مجال دعم البرامج على المستويات المتوسطة والمبتدئة (ف-2 إلى ف-4 والرتبة المحلية)، وليس على المستوى الأعلى. فقد انخفض عدد الوظائف العليا من 70 وظيفة في عام 2020 إلى 30 وظيفة في عام 2027، كما تراجعت حصة الوظائف الإدارية من 27 في المائة إلى 17 في المائة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن التغييرات المقترحة تتماشى مع أهداف الكفاءة من خلال الحد من الازدواجية، وتعزيز الضوابط الداخلية، وخفض مخاطر مراجعة الحسابات ومخاطر التنفيذ، وإتاحة تنفيذ حافظة أكبر من الأنشطة بعدد أقل من الوظائف العليا، مما يفضي إلى منظمة أكثر رشاقة وتركيزاً على التنفيذ وتتوافق مع أولويات الخطة الاستراتيجية.

27- ويقترح مؤئل الأمم المتحدة إنشاء 52 وظيفة جديدة وإلغاء 10 وظائف، مما يسفر عن زيادة صافية قدرها 42 وظيفة جديدة في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية لبرنامج العمل وميزانية عام 2027. ومن بين هذه الوظائف البالغ عددها 42 وظيفة، يُقترح إنشاء 14 وظيفة في إطار صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة و28 وظيفة في إطار صندوق دعم البرامج. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مؤئل الأمم المتحدة أجرى، عقب استعراض الاحتياجات من الموظفين لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة، استعراضاً هيكلياً وتقيماً للاحتياجات، أسفرا عن مقترحات تتعلق بالموظفين تعكس إعادة مواءمة هيكلية استجابةً لقيود التمويل، وتطور متطلبات تنفيذ البرامج، واعتبارات الكفاءة، وذلك على النحو التالي:

- (أ) إعادة انتداب وظيفة واحدة برتبة ف-5 وأربع وظائف من الرتب الأدنى من صندوق دعم البرامج إلى التمويل المخصص للمشاريع، بما يحقق مواءمة أفضل بين مصادر التمويل والوظائف؛
- (ب) إلغاء ثلاث وظائف (وظيفتان برتبة ف-4 ووظيفة لموظف فني وطني) بما يعكس إعادة ترتيب الأولويات نحو الوظائف الداعمة للتنفيذ؛

(ج) خفض رتبة وظيفة الأمين العام المساعد إلى رتبة مد-2، مع استمرار تمويلها من صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة. ويعكس خفض الرتبة اعتماد هيكل إداري أعلى أكثر ترشيداً، مع الحفاظ على القدرات الاستراتيجية والرقابية والحد من التعرض للتكاليف المرتبطة بالمستويات العليا؛

(د) زيادة قدرها 12 وظيفة، من 21 وظيفة إلى 33 وظيفة، في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، وذلك على النحو التالي: '1' إعادة تصنيف خمس وظائف قائمة لمديرين إقليميين من برنامج العمل إلى التوجيه التنفيذي والإدارة باعتبارها وظائف متكررة قائمة منذ فترة طويلة تضطلع بمسؤولية مباشرة عن الإشراف على تنفيذ

الخطة الاستراتيجية في جميع المناطق. وأفاد موئل الأمم المتحدة بأن إعادة التصنيف تعكس الدور الذي تؤديه هذه الوظائف في التوجيه الاستراتيجي، والإشراف على النتائج، والمساءلة التنظيمية، ولا تمثل توسيعاً لنطاق الإدارة التنفيذية؛ و"2" إنشاء ثمان وظائف (وظيفة واحدة برتبة ف-5، ووظيفة واحدة برتبة ف-4، ووظيفتان برتبة ف-3، وأربع وظائف من الرتبة المحلية) من أجل تعزيز التوجيه التنفيذي والإدارة.

28- وفيما يتعلق بأثر انخفاض التمويل، أبلغت اللجنة بأن ملاك الموظفين الممول من الميزانية العادية ظل مستقرًا بوجه عام بين عامي 2020 و2025، مما يدل على إمكانية التنبؤ بتمويل الولايات المعيارية الأساسية من جانب الجمعية العامة. ويعكس الانخفاض من 82 وظيفة إلى 66 وظيفة في عام 2026 معوقات أوسع نطاقاً في الميزانية على مستوى الأمانة العامة، مما استلزم تحديد أولويات استراتيجية للوظائف القانونية ووظائف الحوكمة الأساسية. وفيما يتعلق بالتمويل من خارج الميزانية، انخفضت الموارد المتصلة بالوظائف الممولة من صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة من 135 وظيفة في عام 2020 إلى 14 وظيفة في عام 2023، مما يعكس انخفاض مستوى توافر الموارد وإمكانية التنبؤ بها، ومن ثم تقييد قدرة موئل الأمم المتحدة على تمويل الأعمال المعيارية والأعمال المتداخلة والأعمال الحفازة التي كانت تُدعم تقليدياً من المساهمات غير المخصصة. وبالمقابل، يُظهر تمويل دعم البرامج استقراراً نسبياً، إذ من المتوقع أن يشهد زيادة في عام 2027 تعكس التعديلات المرتقبة لدعم متطلبات التنفيذ والامتثال نتيجة تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2026-2029. وأبلغت اللجنة بأن انخفاض الموارد الخارجة عن الميزانية، ولا سيما الأموال غير المخصصة، يحد من المرونة المؤسسية، مما يفرض على تشديد تحديد أولويات الأنشطة، وأنه رغم استمرار تنفيذ بعض الولايات الأساسية من خلال الموارد الممولة من الميزانية العادية، فقد تأثر نطاق وحجم المشاركة البرنامجية والابتكار والدعم المقدم في المراحل المبكرة بسبب محدودية مستويات التمويل.

29- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المديرية التنفيذية تقود استعراضاً شاملاً لهيكل المنظمة بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029، بما في ذلك تخفيض عدد الوظائف وإلغاؤها وتوحيدها، فضلاً عن تجميع بعض مهام الدعم الإداري (انظر الفقرة 25 أعلاه). وتلاحظ اللجنة أن ملاك الموظفين في موئل الأمم المتحدة يشهد زيادة إجمالية من 132 وظيفة في عام 2026 إلى 174 وظيفة مقترحة لعام 2027. كما تلاحظ اللجنة إعادة تصنيف خمس وظائف قائمة لمديرين إقليميين وإنشاء وظائف إضافية في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، مما أسفر عن زيادة عدد الوظائف من 21 إلى 33 وظيفة، فضلاً عن زيادة عدد الوظائف الممولة من صندوق دعم البرامج من 47 وظيفة من أصل 132 وظيفة (36 في المائة) إلى 75 وظيفة من أصل 174 وظيفة (43 في المائة) مقترحة لعام 2027. وتلاحظ اللجنة كذلك أن الزيادة المقترحة في ملاك الموظفين في إطار موارد صندوق أموال المؤسسة غير المخصصة وموارد دعم البرامج تستند إلى نمو متوقع في الأنشطة الخارجة عن الميزانية، وتعرب عن ثقتها في أن مستويات الملاك الوظيفي ستظل موضع استعراض دقيق في ضوء الإيرادات الفعلية، والقدرة على التنفيذ، وتطور أوضاع التمويل، مع كفالة استمرار مواءمة هيكل ملاك الموظفين مع المتطلبات التشغيلية والإقليمية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية. وترى اللجنة أنه ينبغي تقديم مبررات إضافية إلى المجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، عند نظره في هذا التقرير، بشأن الاحتياجات المتعلقة بالوظائف الإضافية في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، بما في ذلك الوظائف في مكاتب الاتصال، وفي إطار دعم البرامج، من حيث مواءمتها مع الأولويات الجغرافية والتشغيلية.

رابعاً - مسائل أخرى

ألف - مبادرة الأمم المتحدة 80 والتعاون على نطاق المنظومة

30- عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ولاية موئل الأمم المتحدة في مجال التحضر المستدام وإتاحة السكن الملائم والخدمات الأساسية والأراضي للجميع تُعد محورية بالنسبة لطائفة واسعة من الأولويات الإنمائية والإنسانية، بما في ذلك السلام والأمن والسلامة؛ والعمل المناخي والقدرة على الصمود؛ وحقوق الإنسان والإدماج

الاجتماعي، بما في ذلك حقوق واحتياجات النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشعوب الأصلية؛ التنمية الاقتصادية المحلية والعمالة؛ التحول الرقمي؛ والأمن الغذائي والأمن المائي؛ والصحة العامة؛ والحكم المحلي والعمليات التشاركية. وفي هذا السياق، جعل موئل الأمم المتحدة تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في صميم أولوياته، على أن يستمر ذلك في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029.

31- وأبلغت اللجنة أيضاً بأن موئل الأمم المتحدة قد عزز، على مدى السنوات الثماني الماضية، الشراكات ومذكرات التفاهم مع مختلف كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومكتب مبعوث الأمم المتحدة الخاص للسلامة على الطرق، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومكتب الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وائتلاف Local2030 باعتباره إطاراً للتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة يضم 14 كياناً دعماً لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، ويتولى فيه موئل الأمم المتحدة مهام الرئيس المشارك.

32- وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن موئل الأمم المتحدة جعل المنتدى الحضري العالمي آلية استراتيجية للحشد على نطاق منظومة الأمم المتحدة، إذ يتيح حيزاً متكاملًا لكيانات الأمم المتحدة لمواءمة أعمالها المتعلقة بالسياسات والأعمال المعيارية والأعمال التشغيلية ذات الصلة بالتنمية الحضرية المستدامة، والإسكان، والأراضي، والخدمات الأساسية، وتحويل المستوطنات العشوائية. ويتيح مساراً مخصص لفعاليات وجلسات مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة إجراء حوار عالمي بين مختلف كيانات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، شجّع المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على المشاركة في المنتدى الحضري العالمي والإسهام فيه، بما يكفل انعكاس البرمجة على الصعيد القطري والأولويات الحضرية الوطنية في المشاركة على نطاق المنظومة، والعكس بالعكس. وفيما يتعلق بالجهود والشراكات التكميلية، زُوِّدت اللجنة بمعلومات إضافية عن مبادرات في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الشرقية، ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والدول العربية، تهدف إلى تجنب ازدواجية ودعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية المعلومات المقدمة بشأن التعاون على نطاق المنظومة والجهود المبذولة لتعزيز الشراكات، وتعرب عن ثقتها في أن موئل الأمم المتحدة سيواصل الاستفادة من التعاون فيما بين الوكالات لتعزيز أوجه الكفاءة والتآزر وتجنب ازدواجية الجهود، بما في ذلك في سياق الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 ومبادرة الأمم المتحدة 80.

الرقابة والمساءلة

باء -

33- قدم المرفق الأول من تقرير المديرية التنفيذية موجزا لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة للهيئات الاستشارية والرقابية. ويشير الجدول إلى أن هناك عددا من توصيات مجلس مراجعي الحسابات إما قيد التنفيذ أو يجري العمل عليها فيما يتعلق بالتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة من جانب مجلس مراجعي الحسابات عن موئل الأمم المتحدة للسنوات من 2018 حتى 2024. وتشدد اللجنة الاستشارية مرة أخرى على أهمية تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في الوقت المناسب.

التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين

جيم -

34- لا يتضمن التقرير معلومات عن التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين لموظفي موئل الأمم المتحدة. وزُوِّدت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بمعلومات مستكملة تفيد بأن العدد الإجمالي للموظفين الذين يشغلون جميع الوظائف والمناصب الممولة من كافة مصادر التمويل في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حتى 30 نيسان/أبريل 2026 بلغ 337 موظفاً، منهم 187 موظفاً يشغلون وظائف من الفئة الفنية وما فوقها، و150 موظفاً يشغلون وظائف من فئة الخدمات العامة ووظائف أخرى.

وكان 184 من الموظفين من النساء، بينما كان 153 من الرجال. وكان الموظفون البالغ عددهم 187 موظفاً ممن يشغلون وظائف من الفئة الفنية وما فوقها من مواطني 58 دولة عضواً، منهم 52 موظفاً من مواطني 19 دولة من مجموعة الدول الأفريقية، و34 موظفاً من مواطني 11 دولة من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و4 موظفين من مواطني 3 دول من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و16 موظفاً من مواطني 8 دول من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و78 موظفاً من مواطني 15 دولة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وموظفان من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، وموظف واحد من مواطني دولة واحدة غير منتمية إلى المجموعات الإقليمية المذكورة أعلاه. وفيما يتعلق بالتوزيع بين الجنسين، كان 96 من هؤلاء الموظفين من النساء، بينما كان 91 من الرجال.

35- وأبلغت اللجنة أيضاً بالتدابير المتخذة لزيادة التمثيل الجغرافي وتحقيق تكافؤ الجنسين، بما في ذلك توسيع مجموعات المتقدمين وتنويعها، ولا سيما من الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً، والاستفادة من مبادرات موجهة لاستقطاب الكفاءات، وهي مبادرة استراتيجية على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة في إطار "الشراكات الهادفة" مع الدول الأعضاء، ترمي إلى تعزيز التوزيع الجغرافي العادل وتلبية الاحتياجات المتطورة من المواهب والكفاءات. وأبلغت اللجنة بأن التواصل الاستباقي والموجه، مقترناً بالاستخدام الفعال لمجموعات الكفاءات المتاحة، يظل عاملاً أساسياً في استقطاب طائفة أوسع وأكثر تنوعاً من المرشحين الأكفاء. وعلاوة على ذلك، تشمل استراتيجيات التواصل واستقطاب الكفاءات الاستفادة من قوائم المرشحين المقبولين ومجموعات الكفاءات المتاحة في نظام إنسبير؛ وتوسيع نطاق الترويج لإعلانات الوظائف الشاغرة من خلال الجامعات، والروابط المهنية، وشبكات القطاعين العام والخاص؛ واستحداث قنوات مبتكرة للوصول إلى المرشحين الأكفاء من المناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وتشجع اللجنة الاستشارية مؤئل الأمم المتحدة على تعيين جميع فئات موظفيه على أوسع نطاق جغرافي ممكن، وهي على ثقة بأن مؤئل الأمم المتحدة سيقدم تقريراً عن ذلك بوصفه مسألة روتينية في تقارير الميزانية المقبلة. وتقدم اللجنة مزيداً من الملاحظات والتوصيات في تقريرها ذي الصلة المقبل عن الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة لعام 2027 (A/81/7 (Sect. 15)).